



أحياز جبر الوهن في المسائل النحويّة

Remedial Spaces for Weaknesses in Grammatical Issues

هيف الدين طه الفقراء

جامعة الشارقة (دولة الإمارات العربية المتحدة)، salfuqara@sharjah.ac.ae

ملخص

هذا البحث يدرس أحياز جبر الوهن في المسائل النحويّة، والجبر علّة لم تجد نصيباً كافياً من البحث عند العلماء على الرغم من شيوعها في المصادر، وسعة استعمالها في التعليل اللغويّ صوتياً وصرفياً ونحوياً، ومن هنا نبعت مشكلة البحث لوجود علّة جبر الوهن في التراكيب النحويّة شائعة في الدرس اللساني دون خصّها بدراسة تكشف أبعادها في العربيّة. وتهدف الدراسة إلى بيان مفهوم علّة جبر الوهن، وعرض تطوّر شيوعها في النحو العربيّ، وكشف مظاهر هذا الجبر في تعليل التراكيب النحويّة، لمعرفة مظاهر الضعف في البنية النحويّة، وبيان وسائل إصلاح هذا الضعف الذي عبّر عنه العلماء بمصطلح جبر الوهن. تجلّت أهمية البحث في تناوله علّة نحويّة نادرة من حيث اهتمام العلماء المحدثين، وكشف مظاهر الوهن في التراكيب، وبيان وسائل إصلاحها وجبرها، وإبراز أثرها في توجيه الاستعمالات اللغويّة، وتأصيل المصطلح، وتقديم علّة جبر الوهن في النحو متكاملة للباحثين. وخلصت الدراسة إلى نتائج منها: تحديد مفهوم جبر الوهن، وإبراز مواضع استعماله في تفسير جبر وهن البنى النحويّة، وبيّنت أسباب الوهن، ومظاهر جبره من خلال الزيادة، والتّعويض، والتّغيير في البنية، ومنح اللفظ أحكاماً نحويّة جديدة، وأبرزت أبعاد هذه العلّة في التوجيه وتفسير البنى النحويّة.

كلمات مفتاحية: إصلاح، الوهن، الضعف، الجبر، التراكيب النحويّة

Summary:

This research examines the remediation of weaknesses in grammatical issues. Despite its prevalence in sources and extensive use in linguistic justification phonetically, morphologically, and syntactically, remediation has not received sufficient attention from scholars. Hence, the research problem arises from the common occurrence of concordance errors in grammatical structures in linguistic studies without being specifically addressed to uncover its dimensions in Arabic. The study aims to clarify the concept of the weakness concordance, present the evolution of its prevalence in Arabic grammar, and reveal the manifestations of this concordance in justifying grammatical structures to identify the aspects of weakness in the grammatical structure and highlight the means of remedying this weakness referred to by scholars as "جبر الوهن" (concordance of weakness). The importance of the research is manifested in addressing a rare grammatical weakness in terms of the interest of contemporary scholars, uncovering manifestations of weakness in structures, elucidating means of rectifying and remedying it, highlighting its impact on guiding linguistic usages, establishing the terminology, and providing a comprehensive understanding of the remediation of weakness in grammar for researchers. The study concluded with several results, including defining the concept of weakness remediation, highlighting its usage in explaining the remediation and weakness of grammatical structures, elucidating the causes of weakness, and demonstrating its remediation through addition, compensation, structural changes, and assigning new grammatical rules to words. It also highlighted the dimensions of this weakness in guiding and interpreting grammatical structures.

Keywords: Remediation, weakness, deficiency, remedy, grammatical structures

1. مقدمة .

شاع مصطلح الجبر في كتب اللغة بعد القرن السادس الهجري، وقد اقترن بمصطلح آخر هو الوهن، فكان الوهن علّة والجبر وسيلة، وعند البحث في هذا المصطلح تبين أنّه غنيّ في مسأله اللغويّة، غير أنّ مرور الباحثين به كان عابراً، ولم يحظ بدراسة تكشف أبعاده في اللغة، فجاء هذا البحث وموضوعه أحياز جبر الوهن في المسائل النحويّة، وقد سعيّت فيه إلى إبراز هذا المصطلح ودلالاته، وتتبع تطوّر استعمال العلماء له، وبيان مرادفاته وما تداوله العلماء من تعبيرات مؤدية إليه، زيادة على استقصاء ما تيسّر من مواضع أثره في تشكيل البنية التركيبية. وقد نبعت مشكلة البحث من قضية كبرى في الفكر النحويّ العربيّ، وهي تعاقب الوهن والإجحاف والجبر في التعليل النحويّ، وغياب دراسة خاصّة تكشف جوانب علّة جبر الوهن وأبعادها في التعليل النحويّ.

سعت في هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الجبر لغة واصطلاحاً، وكشف مراحل تطوّر هذا المصطلح لدى العلماء العرب، واستعراض أحياء الجبر في توجيه الوهن في المسائل النحوية، لمعرفة أبعاد هذه العلة في الفكر النحوي العربي، وبيان مظاهر الحرص على إصلاح البنية النحوية مراعاة لوضوح المعنى والدلالة.

تنبع أهمية البحث من دراسته لمصطلح لم يحظ بدراسة حديثة، وهو مصطلح جبر الوهن، وتزداد أهمية البحث في كونه يتناول علّة نحويّة فسّر بها العلماء مظاهر متنوّعة من الوهن في التراكيب، وكشف أبعاد هذه العلة في الدرس اللغوي، وطرق موضوعاً متداخلاً مع ظواهر أخرى مثل الوهن والإجفاف والحظر اللغوي، وفتح الباب للباحثين لمزيد من الدراسات في هذا الموضوع.

اتّخذت المنهج الوصفيّ التحليليّ أداة في الدراسة عن طريق استقصاء مواطن الجبر في الدراسات النحويّة، وتصنيفها وتبويبها وتحليلها، وصولاً إلى الإجابة عن أسئلة البحث، الماثلة في: ما مفهوم الجبر؟ وما مرادفاته الدالة عليه؟ وما مراحل نشوئه ونموّه في الدرس النحويّ؟ وما مظاهر التعليل به في التراكيب النحويّة في العربيّة؟

نجد أنّ معظم المعجمات التي تحدثت عن المصطلحات النحويّة تهمل ذكره، وتوجد دراسات قد تتّصل بسبب في بعض مضامينها مع البحث مثل دراسة (ظاهرة الإجفاف في الدرس الصرفي والنحوي) لمحمد دنون وأحمد صالح، وهو بحث استعرض فيه الباحثان مظاهر من ظاهرة الإجفاف في اجتماع إعلالين، وفوات الغرض من اللفظ، والإضرار بالكلمة، واللبس، والإجفاف في النحو. وثمة دراسة بعنوان (الفراغ اللغوي في كتاب سيبويه - دراسة في استقرائه واصطلاحه وعلله) لكاسم صالح عجيل، وفي بعض مباحثها ملامسة لمسائل من ظاهرة الإخلال، دون الحديث عن علّة الجبر ومظاهرها. وثمة كتاب لحسن الملق وسهى نعمة عن (المحظورات اللغويّة)، عالم الكتاب الجديد، 2015م، فيه مظاهر من المحظورات التي تتّصل بالوهن واجتنابه في مسائل لغويّة.

لقد خلص البحث إلى أنّ هذا المصطلح علّة نحويّة اعتدّ بها العلماء في تفسير بعض التراكيب العربيّة، وهي علّة اقترنت في الغالب بالوهن والإخلال في بنية التّركيب، فكان الجبر وسيلة للإصلاح والتّعويض، وشاعت هذه العلة في الدرس النحويّ بعد القرن

السادس الهجري، وأصبحت جزءاً رئيساً في النظرية النحوية العربية بعد ظهور ألفية ابن مالك وما توالى عليها من شروحات.

2. مصطلح الجبر والاستعمالات الدالة عليه:

الجبر في اللغة: الإصلاح، وهو "خلاف الكسر، والمادة موضوعة لإصلاح الشيء بضرب من القهر".⁽¹⁾ وجبرُ الفقير: أغنيته، مثل جبرته من الكسر،⁽²⁾ والجبر في اللغة يعني الإصلاح لتحقيق الاستقامة للفظ المجبور. وقال الراغب: "أصل الجبر: إصلاح الشيء بضرب من القهر، يقال: جبرته فانجبر واجتبر، وقد قيل: جبرته فجبر"⁽³⁾. وثمة استعمالات ودلالات كثيرة نص عليها العلماء في معاني هذا اللفظ.⁽⁴⁾

تتنوع دلالة الجبر بين معاني معجمية، وأخرى في الفقه، وبعضها تتصل بالفلسفة والرياضيات، والمعاني المتصلة بالنحو والصرف نادرة، فقد عُرِفَ عن استعمال هذا المصطلح نحويًا في معجمات المصطلحات النحوية القديمة والحديثة، وفي معجمات المصطلحات النحوية والصرفية، ولم أجد هذا المصطلح في معاجم المصطلحات الحديثة وترجمتها.

ومعنى الجبر في الاصطلاح نجد دلالاته في الاستعمالات والتوجيهات النحوية للمسائل اللغوية، جاء في ألفية ابن مالك ما نصّه:

وإن يكن كشيء ما ألقا عديم فجبره وفتح عينه التزم⁽⁵⁾

وضّح الشاطبي ذلك بقوله: "أراد بقوله: (كشيء) هذا القيد، وهو اعتلال اللام، ويعني أنّ حكم مثل هذا أن يُجبر، وجبره الذي ذكره يكون بأحد وجهين: إمّا بإتمامه بحرف ثالث آخرًا، فتقول: شَيَوِي، وهذا هو الذي حكى أبو الحسن عن حماد بن الزبرقان، وإمّا برد ما حُذف منه، وهو الفاء، وهذا الثاني هو الصحيح، والأول لم يرتضه النحويون"⁽⁶⁾. وزاد الشاطبي هذه المسألة توضيحًا بأن "الذي عليه جمهور النحويين ويظهر من كلامه؛ إذ قال: فجبره وفتح عينه التزم؛ لأن لفظ الجبر أظهر في ردّ ما حُذف منه، وإذا جبر بردّ ما حُذف منه، فلا بدّ أن تُفتح عينه، كما قال، والعين في "شيء" هي الشين، فتقول فيه: وشَوِي"⁽⁷⁾.

فالجبرُ يعني إصلاح لفظ أو تركيب من الوهن الطارئ عليه؛ بسبب التغيرات الحادثة فيه، وهذا الجبر يتحصّل بإعادة حرف محذوف أو تعويضه بغيره أو تغيير في

البنية، وقد يكون الجبر بإعطاء اللفظ حكماً ليس له في الأصل جبراً له ممّا لحقه من وهن. وقد يضطر في سبيل الجبر إلى مخالفة القياس.

ويظهر من المسائل التي فسّرت بالجبر أنّه ذو مظهرين: صرفيّ يتمثل في التعويض اللفظيّ عن وهن أو توهين اعترى بنية اللفظ، ونحويّ يتمثل في التعويض عن نقص في أحد الأحكام النحويّة، ومثاله ما فسّره العكبري بالجبر علّة للعمل في صيغ المبالغة في قوله: "ويعمل فُعَالٌ وفُعُولٌ ومِفْعَالٌ عملَ اسمِ الفاعل؛ لأنّ ما فيها من المبالغة وزيادة الحرف جبرٌ لما دخلها من النقص عن اسم الفاعل في جريانه على الفعل، ومن الكوفيين من منع إعمال ذلك، وهو مذهبٌ مخالفٌ لنصوص العرب"⁽⁸⁾.

والجبر علّة لغويّة برزت في البنية الصرفيّة تحصلت في التراكيب، منها ما نصّ عليه بعض العلماء في تحليل بناء (قبلُ وبعدُ) لأنّهما قُطعتا عن الإضافة، ونُوي معهما المضاف إليه، وضمّتا جبراً للوهن اللاحق بحذف المضاف إليه⁽⁹⁾. ومن ذلك ما فسّره العلماء عمل ما عمل ليس، "قال ابن مالك لما كان عمل (ما) استخساراً لا قياساً؛ شرط فيه الشُّروط المذكورة: لأنّ كلّاً منها حال أصليّ فالبقاء علّتها تقويّة، والتخلّي عنها أو عن بعضها توهين"⁽¹⁰⁾.

ومن الأمثلة على الجبر الذي يؤدي إلى مخالفة القياس ما نصّ عليه بعض العلماء في تحليل جمع (قُلّة) وأضرابها جمعاً مخالفاً للقياس، "وأما (قُلّة) و(بُرة) فجُمعت جمع السّلامة جبراً لها من الوهن الدّاخِل علّتها بحذف لاماتها، وهذه علّة مجوّزة لا مُوجبة، ألا ترى أنّهم لم يَقُولُوا في (دم): دمون، وغيّروا بعضها نحو كسر السين من (سينين) تنبيهها على أنّ ذلك ليس بأصل فيها"⁽¹¹⁾.

إنّ المفهوم الذي نبحت عنه للجبر محدود الظهور في الدراسات المعاصرة، وهو أنّ الوهن يعني ضعفاً في بنية اللفظة أو في بنية التراكيب يستدعي جبراً؛ لمنع الإخلال أو الإجحاف باللفظ أو التركيب أو المعنى. وثمّة جبر معنويّ يتعلّق بالأسلوب، ومنه ما ذكره الزركشي في توجيه تقديم الإناث على الذكور في قوله تعالى: ﴿يَهَبْ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبْ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ﴾ [الشورى: 49]، ويرى الزركشي: أنّ تقديم الإناث في هذه الآية لجبرهنّ إذ هنّ موضع الانكسار، ولهذا جبر الذكور بالتعريف للإشارة إلى ما فاتهم من فضيلة التقديم⁽¹²⁾.

خلط بعض العلماء بين الجبر والتعويض، فبعضهم يستعمل مصطلح التعويض في بعض المسائل مع مصطلح الجبر، علمًا أنَّ التعويض ظاهرة أوسع من الجبر، فليس كلّ تعويض جبرًا، وإن كان الجبر نوعًا من التعويض، ويوجد مسائل فيها تعويض وليس فيها جبر؛ لأنَّ الجبر نتيجة الوهن والضعف، أمّا التعويض فليس الوهن شرطًا له، فمن النوع الأول أي الجمع بين التعويض والجبر، ما ذكره العلماء في تاء (زينة وعدة وشية) وغيرها، فقال بعضهم: إنّ التاء جاءت جبرًا لما دخلها من الوهن، وأدخل ابن جني هذه المسألة في التعويض⁽¹³⁾.

وثمة تداخل بين الجبر والتعويض والبدل عند بعض العلماء ومنه ما ذكره ابن جني في تفسير ما حُذفت فاؤه وجيء بتاء زائدة عوضًا منه، نحو: عدة وزنة وشية وجهة. والأصل: وعدة ووزنة وشية ووجهة، فحُذفت التاء، وجعلت التاء بدلًا من الفاء⁽¹⁴⁾. وإن كان ابن جني قد فرق بين البدل والعوض في مبحث خاص⁽¹⁵⁾.

افترن الجبر بالوهن، وإن كان مصطلح الوهن أقدم ظهورًا من الجبر في الدرس اللغوي، فقد ورد عند سيبويه ومعظم النحويين، أمّا الجبر فقد استعمل متأخرًا، لأنَّ العلماء استعملوا مصطلحات أخرى للتعبير عنه مثل العوض والإبدال، فالوهن يعني ضعفًا في بنية اللفظ أو في بنية الجملة يستدعي تغييرًا فيها يمنحها قوة تمكّنها من الظهور على ما آلت إليه؛ لمنع الإجحاف باللفظ أو التركيب أو المعنى، وقد عدّه العلماء محذورًا لا سيما في الأسماء، كما برز في قول العكبري في تفسير زنة وعظلة، "لئلا يدخل الوهن بالكليّة على الأسماء التي هي الأصول وليست موضعًا للتصريف"⁽¹⁶⁾.

وتجلت ثنائية الوهن والجبر في نص صريح للرضي يقول فيه: "والهمزة في الأسماء العشرة عوض ممّا أصابها من الوهن، إذ هي ثلاثيّة فتكون ضعيفة الخلقة، وقد حُذفت لاماتها نسبيًا، أو هي في حكم المحذوف، وهو وهنٌ على وهنٍ، لأنَّ المحذوف نسبيًا كالعدم"⁽¹⁷⁾. ومن العلماء من نص صراحة على أنَّ الجبر علّة، يقول العكبري: "وأما قلّة وبُرة فجمعت جمع السّلامة جبرًا لها من الوهن الدّاخِل علّتها بحذف لاماتها، وهذه علّة مجوّزة لا موجدّة"⁽¹⁸⁾.

الجبر والوهن أصبحا من المتلازمات، فالوهن حكم من الأحكام، والجبر علّة من العلل، واستعمل العلماء اشتقاقًا متعدّدة للتعبير عن الجبر، مثل: جبر، مجبور، لجبر، لجبره، يجبرون، يجبر، جابر، إصلاح، منع للإجحاف، منع الإخلال، لعدم الإخلال، لئلا

يُخلّوا، تعويض له، وقد نجد استعمالات أخرى دالة على هذا المعنى دون أن ينصوا على الوهن أو الضعف، وهي استعمالات تتكرّر في المصادر اللغوية⁽¹⁹⁾.

وعبّر العلماء عن الوهن الذي يتطلب جبراً بصيغ مختلفة مثل: الوهن والتّوهين، وتوهينهم، وفُحش الحذف، والإجحاف، والإخلال، والضعف، والتّضعيف، والإضعاف، وإضعافهم، وهي صيغ وتعبيرات ومصطلحات تتوافق في المعنى مع الوهن وتقضي جبراً. وقد تجتمع هذه التعبيرات في نصّ واحد كما في فعل ابن جنيّ في تفسير (اطمأنّ)، فمذهب سيبويه فيه أنّه مقلوب، وأنّ أصله من (طأمنّ)، وخالفه الجرمي. وكانت حجة سيبويه أنّ (طأمنّ) غير مزيد، واطمأنّ مزيد، "والزيادة إذا لحقت الكلمة لحقها ضرب من الوهن لذلك، وذلك لأنّ مخالطتها شيء ليس من أصلها مزاحمة لها وتسوية في التزامه بينها وبينه، وهو وإن لم تبلغ الزيادة على الأصول فُحش الحذف منها؛ فإنّه -على كل حال- على صدد من التوهين لها؛ إذ كان زيادة عليها تحتاج إلى تحمّلها، كما يتحمل بحذف ما حُذف منها. وإذا كان في الزيادة طرف من الإخلال للأصل كان أن يكون القلب مع الزيادة أولى. وذلك أنّ الكلمة إذا لحقها ضرب من الضعف أسرع إلها ضعف آخر"⁽²⁰⁾.

والذي نخلص إليه في مفهوم الجبر أنّه تغيير في بنية اللفظ أو التّركيب بهدف إصلاحه ممّا لحقه من وهنٍ بالحذف أو التغيير الطارئ عليه، وهذا الجبر علّة لغويّة استعملها العلماء أداة لإصلاح الوهن الطارئ على اللفظ مفرداً أو مركّباً.

3. الجبر في الدرس اللغوي: النشوء والارتقاء:

استعمل الخليل المعنى اللغويّ للفظة (جبر)⁽²¹⁾، واستعمل سيبويه مصطلح الوهن؛ دون أن يستعمل علة الجبر⁽²²⁾، وتوجد استعمالات مرادفة للفظة الجبر عند سيبويه للتعبير عن إصلاح الضعف، كالإبدال والتّعويض⁽²³⁾، وعبّر سيبويه عن الجبر بمصطلح العوض أو الفرار في بعض المسائل⁽²⁴⁾. وكذلك استعماله للعوض بمعنى الجبر في ما ذكره من زيادة لاحقة التثنية للمفرد، فقد قال العلماء عن هذه الزيادة: إنّها جاءت جبراً للفظ، واستعمل سيبويه مصطلح العوض في التعبير عن هذه الزيادة⁽²⁵⁾. وقد نصّ صراحة على أن العوض استعمل منعاً للإخلال باللفظ، وهو المعنى الذي يؤديه الجبر، كما في ردّ المحذوف في النّسب لعدم الإخلال باللفظ⁽²⁶⁾.

واستعمل سيبويه عدم الإجحاف مصطلحاً مقارناً في دلالته للجبر لتعليل ما حُذف منه حرفان وبقي على حرف واحد نحو (ق) من وقى: لأنّه عندهم إجحاف أن يذهب

حرفان من أقلّ الكلام عددًا، والعرب لا يجحفون بالاسم ليكون بمنزلة الحرف، وكذلك الفعل لا يكون شيء منه على حرف واحد؛ لأنّ منه ما يضارع الاسم، وقد يتصرّف ويبني أبنية الاسم، فلمّا قُرب هذا القرب من الاسم لم يُجحف به كما قال سيبويه⁽²⁷⁾.

لم نجد استعمالاً لهذا المصطلح عن الفراء (ت207هـ)، وثمّة مواضع من الاستعمال لمصطلح لعوض في (معاني القرآن)⁽²⁸⁾. والقول نفسه مع الأخفش (ت215هـ) في ترك استعماله مصطلح الجبر، والاقتصار على مصطلح التعويض⁽²⁹⁾، وإن كان العوض بمعنى الجبر عنده⁽³⁰⁾. وهذا ينطبق على المبرّد الذي استعمل العوض بمعنى الجبر فيها⁽³¹⁾.

وهذه الحال تنطبق على ابن السّراج (ت316هـ) من حيث عدم استعمال مصطلح الجبر، وتوظيف العوض بمفهوم الجبر، وقد خصّص باباً لما دخلته الهاء تعويضاً⁽³²⁾. وكان فيه مسائل لغويّة أدخلها غيره في علّة الجبر⁽³³⁾. وهذا ينطبق أيضاً على الرماني (ت384هـ) في استعمال مصطلح العوض في مسائل لغوية تعدّ من باب الجبر⁽³⁴⁾. وينطبق على أبي علي الفارسي (ت377هـ) في استعمال مصطلح العوض أو التعويض⁽³⁵⁾. وكذلك ابن الورّاق (ت381هـ)⁽³⁶⁾، والسّيرافي (ت384هـ) الذي شاع عنده مصطلح العوض⁽³⁷⁾.

إنّ مصطلح الجبر لا وجود له في مصنفات ابن جنّي (ت392هـ) الذي استعمل الإبدال والتعويض في مسائل عدّها بعض العلماء من الجبر. ومن أوائل الاستعمالات التي وجدتها لمصطلح الجبر جاءت عند الحريري (ت516هـ) في كتابه (مُلحة الإعراب) واستعمله ملازماً لمصطلح (الوهن)، ثمّ شاع هذا الاستعمال في شروح المُلحة، يقول: "وتلحق النون بما قد تُثي من المقاريد لجبر الوهن"⁽³⁸⁾. وهذا ما نقله ابن الصائغ في قوله: "يلتحق الألف واللام بأول المثني إذا كان علماً جبراً لما حصل له من التنكير بالثنائية. وتلحق النون بما قد تُثي من المقاريد لجبر الوهن، وهذه التّون بها جبرٌ لما حصل للمفردين من الضّعف؛ لسقوط الحركتين والتّونين لفظاً أو تقديرًا"⁽³⁹⁾.

وانتقل استعمال هذا المصطلح إلى ابن الخشاب (ت567هـ)⁽⁴⁰⁾، ثمّ امتدّ إلى العكبري (ت616هـ)⁽⁴¹⁾. وكذلك استعمل العكبري مصطلح العوض ملازماً للوهن في تفسير باب (عدّة) وأضرابها⁽⁴²⁾، وتعاقب عنه مصطلح الوهن والضّعف في تفسير الوهن في بنية الكلمة، واستعمل الجبر والعوض لإصلاح الخلل الناجم عن الوهن أو التوهين⁽⁴³⁾.

ورد مصطلح الجبر عند علماء القرن السابع بدءاً من ابن الخباز (ت: 639هـ) ⁽⁴⁴⁾. وكذلك ورد عند السخاوي (ت: 643هـ) في تفسير جمع (قُلة) وأضرابها بالواو والنون جبراً لما فيها من الوهن ⁽⁴⁵⁾. وقد أخذ مصطلح الجبر يشيع بعد أن نظم ابن مالك (ت: 672هـ) ألفيته المشهورة، وقد كرر فيها استعمال مصطلح الجبر كما في قوله ⁽⁴⁶⁾:

وشرطُ جَبْرٍ عَادِمٍ الْفَاكَ (صفة) إِعْلَالٌ لِمِهِ فَكُنْ ذَا مَعْرِفَةٍ
وَلَا تَجِدْ عَنْ فَتْحِ عَيْنٍ مَا جُبِرَ وَالرَدَّ لِلأَصْلِ سَعِيدٌ يُعْتَبَرُ
وَفِي (رَبِّ) اسْمَا سَكَنَ إِنْ جَبَرْتَا فَذَا أَبُو بِشْرِ بِهِ قَدْ أَفْتَى
وكذلك في قوله ⁽⁴⁷⁾:

وَاجْبُزْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حَذِيفٌ جَوَازاً إِنْ لَمْ يَكْ رَدُّهُ أُلْفٌ
فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ وَحَقٌّ مَجْبُورٌ يَهْدِي تَوْفِيَهُ
وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَّةً مَا أَلْفَا عَدِمَ فَجَبْرُهُ وَفَتْحٌ عَيْنِهِ التَّرْمُ

ومن الطبيعي أن يشيع هذا المصطلح في مصنفات ابن مالك وشروحها، كما في كتابه (تسهيل الفوائد) ⁽⁴⁸⁾، وشرح التسهيل ⁽⁴⁹⁾، وكتاب أبي حيان (التذيل والتكميل) ⁽⁵⁰⁾، وكتاب ناظر الجيش (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) ⁽⁵¹⁾، وكذلك شاع في شروحات الألفية، مثل شرح المرادي على ألفية ابن مالك ⁽⁵²⁾، وشرح الشاطبي ⁽⁵³⁾، وشرح ابن عقيل ⁽⁵⁴⁾. وهذا يعني أنَّ مصطلح الجبر أصبح مظهرًا من مظاهر التعليل النحوي في القرن السادس الهجري وما بعده.

4. أحياء الجبر في تفسير التراكيب:

لقد اقترن الجبر في معظم مواضعه بالوهن والضعف في بنية الكلمة أو في التراكيب النحوية، وهذا الوهن علّة تحتاج إلى وسيلة للتخلّص منه، فكان الجبر هو الوسيلة للإصلاح، ومن مظاهر الجبر في التراكيب ما يلي:

4.1. الجبر في الأسماء:

كان جبر الوهن حاضراً في تعليل بعض المسائل في باب التثنية، فالتثنية تكون للمفرد، ومن خصائص المفرد التعريف، والتنوين في الأصل، وعند التثنية يفقد المفرد التعريف، ويفقد التنوين، وعلل العلماء زيادة نون المثنى جبراً للوهن الذي يلحق المفرد، يقول الحريري: "تقول: زيدٌ لايسُ بُرْدَيْنِ، وخالدٌ مُنْطَلِقُ اليَدَيْنِ، وتَلَحَّقُ النُّونُ بِمَا قَدْ تُبَيِّنُ مِنَ الْمَقَارِيدِ لِجَبْرِ الْوَهْنِ" ⁽⁵⁵⁾. وفسّر ابن الصائغ هذا الوهن بأنّ هذه النون بها جبرٌ لما

حَصَلَ للمفردَيْن (الفردين) من الضَّعْف؛ لسقوط الحركتين والتَّنوين لفظاً أو تقديراً⁽⁵⁶⁾، أي أنَّ التَّغييرات الطارئة على المفرد بسبب التثنية هي إضعاف للمفرد يستحق معه الجبر والإصلاح.

وهذا تعليل العلماء لزيادة النون في باب المثني استقرَّ في النظرية النَّحويَّة فالنون عوضٌ عن التنوين في الاسم المفرد عند بعض العلماء، لأنَّ أصله زيدٌ، فلمَّا ألحق به الألف حذف منه التنوين، وهذا التنوين له وظيفة للدلالة على تمكُّن الاسم في باب الاسمية؛ بحيث لم يشبه الفعل فيُمنع من الصَّرف، ولا الحرف فيُمنع، فإذا حذف حصل إجحاف وضعف في بنية الاسم، فلا بدَّ من التَّعويض، فجاءت النون عوضاً وجبراً من التَّنوين⁽⁵⁷⁾.

تفاوت العلماء في توجيه هذه النون في المثني، وهي مسألة لخص أبو البركات الأنباري الرأي فيها بقوله: "فذهب سيبويه إلى أنَّها بدل من الحركة والتنوين؛ وذهب بعض النَّحويِّين إلى أنَّها تكون على ثلاثة أضرب، فتارة تكون بدلاً من الحركة والتنوين، وتارة بدلاً من الحركة دون التنوين، وتارة تكون بدلاً من التنوين دون الحركة، فأما كونها بدلاً من الحركة والتنوين ففي نحو (الرجلان، والفرسان)، وأما كونها بدلاً من الحركة دون التنوين، ففي نحو (الرجلان، والفرسان)، وأما كونها بدلاً من التَّنوين فقط في نحو (رَحِيان، وعَصَوَان). وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّها زيدت للفرق بين التثنية، والواحد المنصوب في نحو قولك: رأيت زيداً"⁽⁵⁸⁾.

إنَّ الذي يتَّضح ممَّا سبق أنَّ الجبر كان علَّة قويَّة في تفسير التثنية، وأنَّ البعد النَّحويَّ المتمثِّل في الحركات والتنوين، زيادة على الحكم المعنوي المتَّصل بالتعريف والتنكير كانا علَّة في تفسير التَّغييرات الطارئة على المثني، لأنَّ العلماء نظروا إلى الإفراد على أنَّه مظنة جبر⁽⁵⁹⁾. وهذا الذي ذهب إليه العلماء من التَّعليل لا يمنع من النَّظر إلى علامة التثنية على أنَّها لاحقة صرفيَّة لإفادة دلالة التثنية، كما هي الحال في دلالة علامات الجمع، والتأنيث وغيرها، لا سيما إذا عرفنا أنَّ التنوين الذي قالوا بجبر ذهابه لا يدخل الأسماء المبنية، فكيف ستكون اللاحقة جبراً للمفرد من ذهابه في حالة البناء مثل اللذين واللتين وهذين وهاتين؟

وتتجلى مسألة التَّنكير وجبره في المثني في تعليل دخول (أل) التَّعريف على المثني، يقول ابن الصائغ: "ويلتحق الألفُ واللامُ بأول المثني إذا كان علماً جبراً لما حَصَلَ له من

التنكير بالثنائية⁽⁶⁰⁾. فالعلم المثنى نكرة في العرف النحوي، وبالتالي دخله ضعف في الدلالة على العلمية، فأصلحوا ذلك بالتعرف ب(أل) جبراً لهذا الضعف، وقد برز هذا التعليل في زيادة اللام لجبر العلمية الغائبة. يقول الشاطبي: "وكذلك (أل) التي يجبر بها فقد العلمية نحو: (الزيدان، والزيدون، والهندات)، فلا تقول: يا أيها الزيدان، أو الزيدون، ولا: يا أيها الهندات، ولا ما كان مثل ذلك"⁽⁶¹⁾.

واستعملت علّة الجبر في باب الثنائية في تعليل تضعيف نون الثنائية، فأصل هذه النون التخفيف، ويجوز تشديدها، ويوجد على ذلك قراءات واستعمالات لغوية جاءت عن العرب⁽⁶²⁾، وجاء التشديد في الاسم الموصول المثنى (الذين، واللتين) وفي اسمي الإشارة (هذين وهاتين) وعُلِّل ذلك بأنه جبرٌ لما حصل من حذف في هذه الأسماء عند الثنائية، وهذا ما نصّ عليه الصّبان من أنّ العرب قصدت بالتشديد التعويض من الحرف المحذوف في الثنائية: "فالياء تحذف وجوباً من الذي والتي، وحذف الألف من (هذان وهاتان). فجعلوا التشديد في ذلك عوضاً ممّا حذفوا جبراً له"⁽⁶³⁾.

إنّ التعليل بالجبر في هذه المسألة قاله ابن مالك أيضاً في تفسير (ذاتك) بتشديد النون قصد ثنائية (ذلك) ف"التشديد جابر لما فات من بقاء الألف التي حقّها ألا تحذف، كما لا تحذف ألف المقصور. ويؤيد صحة هذا الاعتبار جواز تشديد نون (الذين واللتين)؛ ليكون جابراً لما فات من بقاء ياء (الذي والتي) كما تبقى ياء المنقوص حين يُثنى"⁽⁶⁴⁾. واعترض أبو حيان على التعليل بالجبر في هذه المسألة، "وردّ بأنّ التشديد لو كان جابراً لكان لازماً؛ لأنّ حذف ألف (ذاو تا) في الثنائية، وياء (الذيو التي) في الثنائية لازم، لذلك يجب أن يكون الجبر لازماً، فمجيئه جائزاً دليل على أنّه ليس بجابر"⁽⁶⁵⁾.

وبعدّ من باب الجبر في الثنائية ما ذكره العلماء في مسألة بناء (معاً أو نصّبها) ففي نحو: جاء الزيدان معاً، ورأيت العمرين معاً، اختلف العلماء في فتحة العين من (معاً) فقليل: هي فتحة إعراب كفتحة دال رأيت يداً، فيكون الاسم ثنائي اللفظ في حالتي الأفراد والإضافة، وقيل: هي كفتحة ياء فتى، فيكون الاسم قد جُبر وقُصر حين أُفرد، والأول مذهب سيبويه والخليل⁽⁶⁶⁾، والرأي الثاني مذهب يونس والأخفش، وهو الصحيح عند ناظر الجيش، لأنّهم يقولون: الزيدان معاً والعمران معاً، فيوقعون (معاً) موقع رفعكما توقع الأسماء المقصورة⁽⁶⁷⁾.

لقد برزت علّة الجبر في هذه المسألة، والنصّ التالي لابن مالك يفسّر أبعاد الجبر في تعليلها، فقد نظر العلماء على أنّ المفرد مظنة جبر، يقول: "مقتضى الدليل كون الأفراد مظنة جبر ما غير من الثنائيات في إحدى حالتيه؛ لأنّ ثاني جزأي ذي الإضافة متممّ لأولهما، ولذلك عاقب التنوين ونوني التثنية والجمع، بخلاف المنقوص المفرد فلا متمم له إلا ما يجبر به من ردّ ما كان محذوفاً منه. فإذا جعلناه (معاً) منقوصاً في الإضافة مقصوراً في الأفراد، فعلنا بمقتضى الدليل وسلطنا سواء السبيل، بخلاف باب (أب) فإنّ فيه شذوذاً، ولذلك لم تجر العرب فيه على سنن واحد، فمنهم من يلزمه الجبر ويلحقه بباب عَصَا، ومنهم من يلزمه النقص ويلحقه بباب (يد)، ومع ذلك فقد ألغت ربعة جبره في الأفراد؛ لأنّه جبر لم يتمخّص، ولذلك لم يتفق على الاعتراف به بخلاف جبر باب يد." (68)

ومن مظاهر الجبر في التثنية، ردّ الحرف المحذوف في المفرد، وهذا دليل على أنّ التثنية مظنة جبر، ففي الثنائيات، نحو، يد، ودم، وحم، وأب، وأخ، نقول في التثنية: يديان، ودموان، وحموان، وأبوان، وأخوان، وإذا سميت بلو، نقول في التثنية: لوان بالتضعيف، وكذلك: كم، نقول كمّان، وفي تثنية المنقوص تعود الياء في نحو قاضي وقاضيان، وداع وداعيان. وقد عدّ العلماء إعادة المحذوف في التثنية من باب الجبر للمثنى، وقاسوا الجمع والنسب عليه (69).

2.4. الجبر في باب الأفعال:

إنّ الحديث عن بنية الأفعال ميدانه الصّرف، وفي هذه الدراسة سنبحث أثر الجبر في الجانب النّحويّ فقط انسجماً مع موضوع البحث، فقد كان الجبر مدخلاً إلى تعليل ضمّ فاء الفعل المبني للمجهول، بسبب حذف فاعله، يقول ابن الخبّاز: "فإن كان ماضياً ضمّ أوله، وكُسِر ما قبل آخره كقولك: ضُرب وشُتم. أمّا ضمّ الأول فهو جبرٌ للوهن الحادث بحذف الفاعل، وأمّا كسر ما قبل آخره فللفرق بينه وبين المضارع" (70). وكذلك كان الجبر مدخلاً إلى تعليل اختصاص الفعل المضارع بالجزم، فقد خصّ الجرّ بالاسم؛ لأنّ عامله لا يستقلّ؛ لافتقاره إلى ما يتعلّق به، وقيل: اختصّ الجرّ بالاسم لضعفه وتقاعده عن أن يحمل غيره عليه. وخصّ الجزم بالفعل لكونه فيه حينئذ كالعوض من الجرّ؛ جبراً لما فاتته من المشاركة فيه (71).

ومن مظاهر الجبر في باب الأفعال ما ذكره العلماء من حالات الفعل المضارع ودلالاته الزمنية على الحال والاستقبال والماضي، وقيل: أن يترجح فيه الحال إذا كان مجرداً؛ لأنه لما كان لكلٍ من الماضي والمستقبل صيغة تخصّه، ولم يكن للحال صيغة تخصّه؛ جعلت دلالاته على الحال راجحة، عند تجرده من القرائن؛ جبراً لما فاتته من الاختصاص بصيغة⁽⁷²⁾.

ووردت في اللغة مسائل كان الجبر فيها علّة معنوية لا لفظية، ومن ذلك ما نصّ عليه العلماء في تعليلرفع الفعل بعد(حتى) إن كان حالاً، أو مؤولاً بالحال، مسبباً عمّا قبلها، فضلة، تمّ الكلام قبله، نحو: مرض زيدٌ حتى لا يرجونه، فلا يرجونه حال، ومسبباً عمّا قبلها؛ لأنّ عدم الرجاء مسبّب عن المرض، وفضلة لأنّ الكلام تمّ قبله بالجملة الفعلية. ويوضح الشيخ خالد الأزهرى هذه المسألة ويفسّرهما بعلة الجبر: "وإنما اشترطت السببية؛ ليحصل الربط معنى، وذلك لأنه لما لم يتعلّق ما بعدها بما قبلها لفظاً، زال الاتصال اللفظي، فشُرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي؛ جبراً لما فات من الاتصال اللفظي، وإنما اشترطت الفضلية لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر"⁽⁷³⁾.

ومن مظاهر جبر الوهن في الجملة ما نصّ عليه العلماء في باب عمل (ما) عمل (ليس) فقد حدّد العلماء ضوابط لعمل (ما) عمل (ليس)، وعلل ابن مالك هذه الشروط بجبر الوهن في (ما)، فلما كان عمل (ما) استحسانياً وليس قياسياً اشترط فيه تأخّر الخبر، وتأخّر معموله، وبقاء النفي، وخلوّها من الاقتران ب (إن)؛ لأنّ كلّ واحدٍ من هذه حال أصلي، فالبقاء عليها تقوية، والتخلّي عنها أو عن بعضها توهين، وأحقّ هذه الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة إن⁽⁷⁴⁾. إنّ هذا التعليل بجبر الوهن في هذه الحالة أخذ به ناظر الجيش⁽⁷⁵⁾، وتابع السيوطي فيه رأي ابن مالك⁽⁷⁶⁾.

3،4. الجبر في باب البناء والإعرابوالحذف:

تطالعنا مسائل في التراكيب النحوية كان الجبر فيها علّة لتفسير بنائها، ومن ذلك تفسير بناء (حيث) على الضمّ، فعلة بنائها أنّها مُهممة تقع على الجهات الستّ، وأنّها ملازمة للإضافة إلى جملة، واستحقت أن تبني على السكون على الأصل؛ لأنّ المبني على حركة من الأسماء هو ما كانت له حالة في التمكن، مثل: قبل، وبعد، وحكم آخره أن يكسر لالتقاء الساكنين. ولكنّ حيث بُنيت على الفتح وعلى الضمّ في استعمال العرب، وعلة الفتح أنّه

لما كثر استعمال (حيث) مع اجتماع الكسر والياء آثروا الفتحة لذلك، فأما من ضمّ (حيث) فإنّما ضمّها لاستحقاقها للإضافة، ومنعتها كما فعل بقبل وبعد⁽⁷⁷⁾.

وثمة تعليقات أخرى للعلماء في تفسير العدول عن الكسر للتخلص من التقاء الساكنين، منها: "التخفيف، كما في: أين وكيف؛ لأنّ الساكن الثاني لو حُرِّك بالكسر أدّى إلى اجتماع الكسرة والياء وهو موجب للثقل. ومنها الجبر، وذلك كما في: قبل وبعد، كأنّهما جُبرا بذلك لما حذف ما يضافان إليه، وقد قيل: إنّهما لم يبنيا على الفتح ولا على الكسر؛ لأنّ كلاهما الحركتين يكون لهما حال إعرابها فبنيا على الضمّ؛ لتخالف حال البناء حال الإعراب، فعلى هذا كان المناسب أن يقول المصنّف: أرفع إبهام، بدل قوله: أو جبراً"⁽⁷⁸⁾.

وقيل إنّ بناء (حيث) على الضمّ، للشبه الافتقاري؛ لأنّها ملازمة للإضافة مثل إذ وإذا، وحرك ليعلم أنّ له أصلاً في الإعراب، وكانت الحركة ضمة جبراً لما فاتته من الإعراب، فأعطى أقوى الحركات جبراً؛ لأنّه صار فيه نقص⁽⁷⁹⁾، وهذا ما قيل في (قبل وبعد)؛ فالبناء في قبل وبعد؛ لأنّهما قُطعتا عن الإضافة، ونُوي ما تضافان إليه، وبنيا بناء عارضاً، وضمّتا جبراً للوهن اللاحق بحذف المضاف إليه⁽⁸⁰⁾. وهذا يمتدّ إلى (إذ) في حال اتصالها بالظروف نحو: بعدئذٍ وحينئذٍ، ويومئذٍ، فما تنوين العوض إلّا مظهر من التعويض لجبر الحذف في المضاف إليه.

إنّ الجبر علّة من العلل التي استقرت في تفسير العدول عن الكسر إلى حركة أخرى في التخلص من التقاء الساكنين وتفسير حركة البناء المعدول إليها، "وأصل ما حرك منها الكسر، ويعدل عنه تخفيفاً، أو جبراً، أو إتباعاً، أو ردّاً للأصل، أو تجنباً للبس، أو حملاً على نظير، أو إثارةً للتجانس"⁽⁸¹⁾.

علّل العلماء الجزم في الأفعال بكونه معادلاً للجَرّ في الأسماء، وقالوا إنّ الجزم مختص بدخوله على الفعل، ليكون بإزاء الجَرّ في الاسم⁽⁸²⁾. ولكنّ العلماء تجاوزوا تحليل الإعراب في الفعل إلى مسألة تفسير اختصاص الفعل المضارع بالجزم، وقيل في تحليله: وخصّ الجزم بالفعل لكونه فيه حينئذٍ كالعوض من الجَرّ؛ جبراً لما فاتته من المشاركة فيه، فحصل لكل واحد من صنفَي المعرب ثلاثة أوجه⁽⁸³⁾.

ومما يمكن عدّه من باب الجبر ما قاله العكبري في عمل صيغ المبالغة جبراً لما دخلها من نقص في عدم جريانها على الفعل: "ويعمل فُعَال وفَعُول ومُفَعَال عمل اسم الفاعل؛ لأنّ ما فيها من المبالغة وزيادة الحرف جبراً لما دخلها من النقص عن اسم الفاعل

في جريانه على الفعل، ومن الكوفيين من منع إعمال ذلك، وهو مذهب مخالف لنصوص العرب⁽⁸⁴⁾.

ومما يعدّ من باب الجبر في الإعراب ما ذهب العلماء من أنّ الاسم بعد لو مرفوع على أنّه فاعل لفعل محذوف لاختصاص لو بالدخول على الأفعال، وقال البصريون في غالبيهم إنّ مبتدأ محذوف الخبر، وإذا جاء بعدها (أنّ) وجب فتحها، وذهب بعضهم إلى أنّ خبر (أنّ) في هذه الحالة يجب أن يكون جملة فعلية جبراً ل(لو) من وجوب إيلائها الفعل، "وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري وابن الحاجب إلى أنّه فاعل بفعل مقدّر بعد لو تقديره ثبت، وهذا المختار لإغناؤه عن تقدير الخبر، وإبقاء لو على حالها من الاختصاص بالفعل، ثم ذهب قوم منهم: الزمخشري والسيّرافي إلى أنّه يجب وقوع خبر أنّ والحالة هذه فعلاً؛ ليكون جبراً لما فات لو من إيلائها الفعل ظاهراً نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ (الحجرات: آية:5)⁽⁸⁵⁾.

الأصل في التراكيب النحوية ذكر عناصر الجملة جميعها، وفي الاستعمالات هنالك حالات من الحذف الواجب والجائز وفق ضوابط تتعلق بأمن اللبس، وتحقيق المعنى، والمعطيات البلاغية، وثمة موانع للحذف أتى على تفصيلها العلماء، ولا متسع لذكرها هنا، وأحد هذه الموانع التي تتصل إلى البحث بسبب عدم جواز حذف ما هو عوض من محذوف لئلاّ يجحف ذلك بالتركيب، فكان العنصر المعوّض به عاملاً في منع الإجحاف باللفظ، وجبر ما في التركيب من حذف، كما هي الحال في حذف كان والتعويض عنها ب(ما)، يقول سيبويه معلقاً على قول عباس بن مرداس⁽⁸⁶⁾:

أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ فإنّ قومي لم تأكلهم الضبّع

"فإنّما هي (أن) ضُمَّت إليها (ما) وهي ما التوكيد، ولزمت كراهية أن يجحفوا بها؛ لتكون عوضاً من ذهاب الفعل، كما كانت الهاء والألف عوضاً في الزنادقة واليماني من الباء"⁽⁸⁷⁾. وهذه المسألة حظيت بتفصيل من عبد الفتاح الحموز في كتابه ظاهرة التعويض⁽⁸⁸⁾. إنّ ما سمّاه سيبويه بالعوض هنا عدّه غيره من الجبر، فقياس التعويض في زيادة (ما) في هذا النمط، على زيادة لاحقة (التاء) في زنادقة وأمثالها، دليل على أنّهم جعلوها من النظائر، فالتقت هذا المسائل في كونها مظاهر من الجبر للفظ محذوف.

وبرز الجبر مدخلاً لتعليل عدم الحذف في بعض عناصر الجملة في باب الحروف التي نابت عن فعل محذوف، وتجلّت هذه المسألة في موانع الحذف عند ابن جني في

الباب الذي أفرد له زيادة الحروف وحذفها، فقد استقرّ في النظرية النحويّة أنّ حروف المعاني لا تحذف لنيابتها عن عناصر محذوفة في الجملة، فلو حذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً، واختصار المختصر إجحاف به لأنّه ينهك الجملة ويجحف بها⁽⁸⁹⁾.

نظر العلماء إلى حرف العطف وهو من حروف المعاني على أنّه نائب عن تكرار لفظ، وأنّه قام مقام عامل محذوف، أي أنّه جاء لتحقيق صحة التّركيب عوضاً عن لفظ حذف، وبسبب ذلك منع العلماء حذفه إلّا في استثناءات محدودة، ونصّ ابن جيّ على أنّ حذف حرف العطف ضعيف في القياس، وهو معدوم في الاستعمال، ووجه الضعف أنّ حرف العطف فيه اختصار؛ لأنّه أقيم مقام العامل؛ فإذا حذف تحرف العطف النائب عن العامل تجاوزت حد الاختصار إلى حدّ الانتهاك والإجحاف⁽⁹⁰⁾.

كان عدم الإخلال بالمعنى هو الضابط في حذف الزوائد، فلا يجوز حذف حرف منها جاء لتشكيل معنى، وإن كان من الحروف الزوائد، فحروف جمع التّكسير لا يجوز حذفها؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى الإخلال، وحروف المعاني الصّرفيّة مثل: ميم مُفعل ومُفعل ومُفاعل ومُفتعل ومُنفعّل ومُستفعل وأضرابها لا يجوز حذفها، لهذا قال ابن مالك: "والميمُ أولى من سواه بالبقا"⁽⁹¹⁾؛ لأنّ حذف الميم في هذه الأبنية وأمثالها عند تصريفها إخلال باللفظ وفيه تلاشٍ للصيغة الصّرفيّة، "إنّ حذف حرف المعنى إخلال بالكلمة، كما أنّ حذف الحرف الأصليّ إخلال بالكلمة، بخلاف الزائد الذي لا يدلّ على معنى فإنّه غير مخلٍ"⁽⁹²⁾.

إنّ هذه المظاهر النحويّة من علّة الجبر تكشف جوانب هذه العلّة وأثرها في الفكر النحويّ عند العرب، وتبيّن أبعاد هذه العلّة في تفسير بعض التراكيب وتوجيهها، وكيف اتخذها العلماء مدخلاً في تعليل الاستعمالات اللغويّة، وهي علّة تنمّ عن عمق التفكير ودقة التّحليل عند علماء العربيّة، وتظهر الحسن اللغويّ لديهم، وتبيّن أنّ الأنماط اللغويّة وما فيها من تغييرات ليست ضرباً من الاعتباط، بل تخضع لضوابط تتصلّ بالبنية والدلالة والأحكام النحويّة.

5. الخاتمة:

خلص البحث إلى أنّ جبر الوهنعلّة ظاهرة في توجيه المسائل اللغويّة، وقد اقترنت هذه العلّة بحكم نحويّ وهو الوهن، فشكلا ثنائيّة في النظرية النحويّة تقوم على تشخيص الوهن وإصلاحه، ويعني الجبر إصلاح اللفظ أو البنية التركيبية تعويضاً لما طرأ

عليهما من وهن، وقد برز هذا المصطلح في القرن السادس الهجري، وشاع في الدرس النحوي بعد ظهور ألفية ابن مالك والشروح التي جاءت عليها، وكان ورودها عند النحاة قبل القرن السادس شبه نادر، ولعلّ السبب في ذلك إلى أنّ العلماء القدامى اكتفوا بالإشارة إلى مسائل الجبر تحت باب التعويض، وأنهم كانوا قليلي الاستعمال لمصطلح الوهن الذي اقترن الجبر به، فلما شاع مصطلح الوهن برز معه مصطلح الجبر وسيلة للإصلاح، وأصبح واحداً من العلل النحوية التي اتكأ عليها العلماء في توجيه الاستعمالات وتفسيرها، واتخذوا منها أداة في التعليل في الصرف والنحو والمعنى.

غاب هذا المصطلح عن الدراسات اللغوية المعاصرة، ولكن ثمة دراسات تتصل إليه بسبب، ونهض البحث برصد تطوّر استعمال هذا المصطلح في التراث النحوي، وإبراز مواطن التوسّع فيه في الدرس اللغوي عبر العصور المختلفة، ورصد التعبيرات التي استعملها العلماء في التعبير عن هذا المصطلح ومسائله في اللغة مثل: الجبر، وجبر الوهن، وجبر اللتوهين، ويجبرون، وإصلاح الضعف، وجبر الإخلال، والإجحاف، ولئلاّ يجحفوا، وقد اتّجه البحث إلى جبر الوهن في النحو بالدرجة الأولى لكشف أبعاد ذلك في تفسير التراكيب النحوية.

تنوّعت مظاهر علّة الجبر في تشكيل بنية التراكيب؛ فبرزت في مسائل مثل: التثنية، وباب الأفعال، والإعراب والبناء، ومسائل نحوية أخرى، وتنوّعت وسائل جبر الوهن عند العلماء، فشكّلت الزيادة، والتعويض، والتغيير في التراكيب النحوية مظاهر لإصلاح الوهن، إضافة إلى إكساب بعض الأنماط أحكاماً معنوية للتعويض عن الوهن اللاحق بالبنية وجبره.

الجبر جزئية من ثنائية كبرى في الفكر النحوي العربي، وهي ثنائية الوهن والإصلاح وترتبط بسبب قويّ بقضية الإخلال باللفظ والمعنى، وهذه الدراسة حلقة في سلسلة الدراسات التي تسعى إلى الإحاطة بهذه المسألة، وكشف أبعادها في الفكر اللغوي عند العرب، وتُظهر دقّة التحليل النحوي الذي اضطلع به علماء العربية، وتبيّن أبعاد جبر الوهن في توجيه بعض التراكيب وتفسيرها. ومن هنا تنبثق توصية البحث لدراسة هذا الموضوع دراسة متكاملة في جوانبها الصوتية والنحوية والصرفية.

مراجع البحث وإحالاته:

- (1) الزبيدي، محمد بن محمد (ت 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، الكويت، 1965، ج 10، ص 348 (جبر).
- (2) الزبيدي، تاج العروس، ج 10، ص 349 (جبر).
- (3) الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت 502هـ)، المفردات في غريب القرآن تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم، بيروت، الدار الشامية - دمشق، ط 1، 1412هـ، ص 183.
- (4) ينظر: الزبيدي، تاج العروس. ج 10، ص 394 (جبر). وابن منظور، جمال الدين محمد (ت 711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 3 - 1414 هـ، ج 4، ص 115 (جبر).
- (5) الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت 790 هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط 1، 1428 هـ - 2007 م، ج 7، ص 571.
- (6) الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت 790 هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط 1، 1428 هـ - 2007 م، ج 7، ص 571.
- (7) الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. ج 7، ص 572.
- (8) ينظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616هـ)، الباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله النيهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1416هـ/1995م، ج 1، ص 441.
- (9) ابن الخباز، أحمد بن الحسين. توجيه اللمع، دراسة وتحقيق فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة. ط 3، 1428 هـ - 2007 م، ص 70. الجوّجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم (ت، 889هـ). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط 1، 1423هـ/2004م، ج 1، ص 259.
- (10) ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت، 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ج 1، ص 449. وانظر، ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، (ت، 778 هـ)، شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد). دراسة وتحقيق علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط 1، 1428 هـ، ج 2، ص 1192.
- (11) ينظر: العكبري، الباب في علل البناء والإعراب. ج 1، ص 144.
- (12) ينظر: الزركشي، بدر الدين محمد (ت، 794هـ)، البرهان في علوم القرآن. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه (ثم صوّرته دار المعرفة، بيروت، ط 1، 1376 هـ - 1957 م، ج 3، ص 252).

- (13) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط3، 1986، ج2، ص287.
- (14) ابن جني، الخصائص. ج2، ص 287.
- (15) ابن جني، الخصائص. ج2، ص 266.
- (16) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616هـ)، الباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله النيهان، دار الفكر – دمشق، ط1، 1416هـ/1995م، ج2، ص356.
- (17) الأسترباذي، شرح شافية ابن الحاجب. ج2، ص 251.
- (18) العكبري، الباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص144.
- (19) ينظر: المرادي؛ أبو محمد بدر الدين حسن (ت 749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق، عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ - 2008م، ج1، ص 151.
- ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت 672هـ)، شرح تسهيل الفوائد. تحقيق، عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ - 1990م، ج1، ص103.
- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (المتوفى، 1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ - 1997م، ج2، ص 400.
- (20) ابن جني، الخصائص. ج2، ص 76-77.
- (21) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت 175هـ)، معجم العين، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهجرة، إيران، 1405هـ، ج6، ص 116 (جبر).
- (22) سيبويه، الكتاب. ج3، ص 542.
- (23) سيبويه، الكتاب. ج4، ص 331.
- (24) سيبويه، الكتاب. ج4، ص 80.
- (25) سيبويه، الكتاب. ج1، ص 18.
- (26) سيبويه، الكتاب. ج3، ص 362.
- (27) سيبويه، الكتاب. ج4، ص 218-219.
- (28) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت 207هـ)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ط1، ج2، ص 259، ج2، ص 269.
- (29) الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت 215هـ)، معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ - 1990م، ج1، ص 118، 177، 181، 209، 363، ج2، ص 515.
- (30) الأخفش، معاني القرآن. ج1، ص 122.

- (31) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن (ت 285هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص 105، ج2، ص 99.
- (32) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت 316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج3، ص 132.
- (33) ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص 447.
- (34) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت 384 هـ)، شرح كتاب سيبويه [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال). تحقيق سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي إشراف، د تركي بن سهو العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية عام، 1418 هـ - 1998 م، ص 252، 339، 769.
- (35) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت 377هـ)، التعليقة على كتاب سيبويه. تحقيق، عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، ط1، 1410 هـ - 1990 م، ج3، ص 53، 264، ج4، ص 264.
- (36) ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت، 381هـ). علل النحو. تحقيق، محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض، السعودية، ط1، 1420 هـ - 1999 م، ص 510.
- (37) ينظر: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت 368 هـ)، شرح كتاب سيبويه. تحقيق، أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008 م، ج1، ص 137، ج3، ص 143، ج4، ص: 117، 144.
- (38) الحريري، أبو محمد القاسم بن علي (المتوفى، 516هـ)، ملحة الإعراب، دار السلام، القاهرة، ط1، 1426 هـ - 2005 م، ص 19.
- (39) ابن الصائغ، محمد بن حسن (ت 720هـ)، اللحة في شرح الملحة. تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1424 هـ / 2004 م، ج1، ص 192.
- (40) ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت، 567 هـ)، المرتجل (في شرح الجمل). تحقيق ودراسة، علي حيدر، ط1، دمشق، 1392 هـ - 1972 م، ص 63.
- (41) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب. ج1، ص 144.
- (42) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب. ج2، ص 356.
- (43) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب. ج1، ص 63، 109، 212، ج2، ص 211.
- (44) ابن الخباز، أحمد بن الحسين (ت 639هـ)، توجيه اللمع. دراسة وتحقيق، فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط2، 1428 هـ، 2007 م، ص 128.
- (45) السخاوي، أبو الحسن، علم الدين علي بن محمد (ت، 643 هـ)، سفر السعادة وسفير الإفادة. تحقيق، محمد الدالي تقديم، د. شاكرا الفحام، دار صادر، بيروت، ط2، 1995 م، ص 38، ج2، ص: 909.
- (46) ابن مالك، جمال الدين محمد (ت 672هـ)، شرح الكافية الشافية. تحقيق عبد لمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1402 هـ، 1982 م، ط1، ج2، ص 1936.

- (47) ابن مالك، جمال الدين محمد (ت672هـ)، ألفية ابن مالك، دار التعاون، القاهرة، ص70-71.
- (48) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، (ت672هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. تحقيق، محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967م، ص263، 264.
- (49) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ج1، ص71، ج2، ص240، 242، 239.
- (50) الأندلسي، أبو حيان (ت745هـ)، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداي، دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء، دار كنوز إشبيلية، الطبعة 1، ج1، ص275.
- (51) ناظر الجيش، تمهيد القواعد. ج4، ص2012، ج9، ص4714.
- (52) المرادي، توضيح المقاصد. ج3، ص1460، 1464.
- (53) الشاطبي، المقاصد الشافية. ج3، ص16، ج7، ص547، 572.
- (54) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (ت769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق، حمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1400 هـ - 1980 م، ج4، ص164، 166.
- (55) الحريري، ملحة الإعراب. ص19.
- (56) ابن الصائغ، الملحة في شرح الملحة. ج1، ص192.
- (57) الحازمي، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد، شرح الدرة اليتيمة، مصدر الكتاب، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي، ج4، ص12. <https://al-maktaba.org/book/31966>.
- (58) الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن (ت577هـ)، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1، 1420 هـ - 1999 م، ص65.
- (59) ناظر الجيش، تمهيد القواعد. ج4، ص2012.
- (60) ابن الصائغ، الملحة في شرح الملحة. ج1، ص192.
- (61) الشاطبي، المقاصد الشافية. ج5، ص318.
- (62) الشاطبي، المقاصد الشافية. ج1، ص430-431.
- (63) الشاطبي، المقاصد الشافية. ج1، ص432.
- (64) ابن مالك، شرح التسهيل. ج1، ص240-241.
- (65) أبو حيان، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. ج3، ص187.
- (66) سيبويه، الكتاب. ج3، ص386-387.
- (67) ناظر الجيش، تمهيد القواعد. ج4، ص2011. وانظر، ابن الدهان، أبو محمد سعيد بن المبارك (ت56هـ)، الغرة في شرح اللمع (من أول باب إن وأخواتها إلى آخر باب العطف)، دار التدمرية، ط1، 1432 هـ، 2011 م، ج1، ص321-322.
- (68) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص241. ناظر الجيش، تمهيد القواعد. ج4، ص2012.

- (69) الشَّاطِئِي، المقاصد الشافية. ج7، ص 548. ناظر الجيش، تمهيد القواعد. ج1، ص 337، أبو حيان، التذيل والتكميل. ج1، ص275. الحملوي، شذا العرف في فن الصَّرف. ص111.
- (70) ابنالخباز، توجيه اللمع. ص128.
- (71) الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر (ت، 827 هـ)، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. تحقيق، محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط1، 1403 هـ - 1983 م، ج1، ص 133.
- (72) السيوطي، همع الهوامع. ج1، ص 38.
- (73) الأزهرى، خالد بن عبد الله (ت، 905 هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو. دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1421 هـ - 2000 م، ج2، ص 374.
- (74) ابن مالك، شرح التسهيل. ج1، ص369.
- (75) ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (ت، 778 هـ)، شرح التسهيل المسعى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد). دراسة وتحقيق، علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 1428 هـ، ج2، ص 1192.
- (76) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت، 911 هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق، عبد الحميد هندأوي، المكتبة التوفيقية - القاهرة، ج1، ص 449.
- (77) السيرافي، شرح كتاب سيبويه. ج1، ص 51.
- (78) ناظر الجيش، تمهيد القواعد. ج6، ص 646.
- (79) الحازمي، شرح الدرة اليتيمة. ج12، ص 9.
- (80) ابن الخبَّاز، توجيه اللمع. ص70.
- (81) ابن مالك، تسهيل الفوائد. ص 259، وناظر الجيش، تمهيد القواعد. ج6، ص 646.
- (82) ابن الوزَّاق، علل النحو. ص 198.
- (83) الدماميني، تعليق الفرائد. ج 1، ص 133.
- (84) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616 هـ)، الباب في علل البناء والإعراب. تحقيق، عبد الإله النيهان، دار الفكر - دمشق، ط1، 1416 هـ / 1995 م، ج1، ص 441.
- (85) السيوطي، همع الهوامع. ج 1، ص 502.
- (86) سيبويه، الكتاب. ج 1، ص 293-294.
- (87) سيبويه، الكتاب. ج 1، ص 293-294.
- (88) الحموز، ظاهرة التعويض في العربية. ص 82-84.
- (89) ابن جني، الخصائص. ج 2، ص 275-276.
- (90) ابن جني، سر صناعة الإعراب. ج 2، ص 280.
- (91) الشَّاطِئِي، المقاصد الشافية. ج7، ص 249.
- (92) الشَّاطِئِي، المقاصد الشافية. ج7، ص 391.